

"الجنائية الدولية" تحدد 6 يوليو المقبل للنظر في عدم اعتقال جنوب إفريقيا للرئيس السوداني



الجمعة 16 يونيو 2017 م 08:06

حددت المحكمة الجنائية الدولية، اليوم الجمعة، 6 يوليو المقبل، موعداً لانعقاد جلسة استماع علنية للنظر في عدم تنفيذ جنوب إفريقيا لطلبها باعتقال وتسليم الرئيس السوداني عمر حسن البشير.

جاء ذلك في بيان صحي للدائرة الابتدائية الثانية للمحكمة الجنائية الدولية، أطلعت الأنضول على نسخة منه اليوم.

وبدعت المحكمة الجنائية الدولية كل من المدعي العام وممثل جنوب إفريقيا، لحضور هذه الجلسة لإصدار حكمها، وفقاً للمادة 87 الفقرة 7 من نظام روما الأساسي المنظم للمحكمة، بشأن تنفيذ جمهورية جنوب إفريقيا لطلب المحكمة اعتقال وتسليم الرئيس السوداني عمر البشير، المتهم بقضايا إبادة جماعية في إقليم دارفور، غربي السودان.

يذكر أن جنوب إفريقيا لم تلتزم بطلب المحكمة باعتقال الرئيس السوداني، عندما تواجد على أراضيها بين 13 و 15 يونيو/حزيران 2015.

وأضاف البيان أن الدائرة الابتدائية الثانية للمحكمة عقدت في 7 أبريل 2017، جلسة لاتخاذ قرارها، استمعت خلالها إلى إيضاحات ممثل جنوب إفريقيا ومدعيها العام، فيما يتعلق بعدم الوفاء بالتزاماتها، بموجب نظام روما الأساسي، من خلال عدم اعتقال عمر البشير، بينما كان على أراضيها.

وتلوح المحكمة بإحالة المسألة إلى جمعية الدول الأطراف في نظام روما الأساسي، وأو مجلس الأمن (الأمم المتحدة)، إذا ما ثبت فعلاً تقصير سلطات جنوب إفريقيا في التعاون مع المحكمة في هذا الصدد.

وتعود جنوب إفريقيا من بين الدول 124 المumpabin على وثيقة نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، المعتمد في روما في 17 يوليو 1998.

ولم يتتسن الحصول على تعليق من حكومة جنوب إفريقيا في هذا الصدد.

يشار إلى أن الخرطوم نفت مراراً اتهامات المحكمة الجنائية، واتهمتها باستهداف السودان، وبالتفاوض عن جرائم تحدث في العالم مقابل التركيز على الدول الإفريقية ودول العالم الثالث، وهو ما تطابق مع مواقف عدة دول إفريقيية أخرى، حيث شهد عام 2016، انسحاب عدد منها من عضوية المحكمة.

وتبينت حرب يخوضها الجيش السوداني ضد متمردين في دارفور، منذ 2003، في مقتل 300 ألف شخص، ونزوح 2.5 مليون آخرين، وفقاً لإحصائيات الأمم المتحدة.

كما تضرر نحو 1.2 مليون شخص من حرب مماثلة يخوضها الجيش ضد متمردين آخرين، في ولايتي، جنوب كردفان، والنيل الأزرق، المتاخمتين لدولة جنوب السودان، منذ العام 2011، طبقاً لبيانات أممية.